إلى اللجنة المشتركة لانهاض السينما

بوزارتى التجارة والمعارف

تألفت بوزارتى التجارة والمعارف لجنة جديدة من بعض كبار رجال الادارة مهمتها — على ما قيل وقتذاك — إنهاض صناعة السينما فى مصر والأخذ بيدها حتى تصير إحدى صناعات الدخل القومى .

و عب و نحن فى بداية الموسم واللجنة لم تجتمع بعد أن نهمس فى أذنها بما يتردد فى الأندية والمحافل الفنية من نقدات وملاحظات على سياسة اللجنة السابقة المنحلة بتأليف اللجنة الجديدة . وأغلب ظننا أننا بتسجيلنا هذه النقـدات والملاحظات إنما نسجل رأى السواد الأعظم من المشتغلين بإنتاج الأفلام فى هذه البلاد

وأول هذه الملاحظات هو أن اللجنة ترى أن الشركات المصرية بحاجة إلى مساعدات مالية تقدم لها بين وقت وآخر وفاقاً لما تراه اللجنة عند تقدير جهودها وفحصها بالمنظار الفنى . وهذه السياسة فى نظرنا و نظر إخواننا المنتجين غير مجدية؛ وهى وإن أدت إلى رفع بعض الخسائر عن عاتق الشركات فلن تفيد فى إنهاض الفن السينمائى ذاته .

إن الشركات بحاجة إلى (رؤوس أموال) لا إلى (إعانات نظامية) ، لأن أغلب شركاتنا — إذا استثنينا استوديو مصر — إنما أسس بأموال فردية ، والجزء الأكبر من هذه الأموال استنفدته الخسائر التى تعرضت لها الشركات أول انشائها . والذى يحدث الآن هو أن المنتج يذهب إلى واحد من كبار الماليين كبنك وغيره فيأخذ ما يراه ضروريا من المال بفائدة مئوية كبيرة ومع اشتراط الحصول على نسبة مئوية أخرى من الايراد الكلى للفلم ، والنتيجة أن هذا المال يسترد مبلغه مضاعفاً فى مدى شهور معدودة أما المنتج فلا يغل له إنتاجه فائدة ، أو هو يغل فائدة صغيرة لا تغنى ولا تسمن من جوع

فاذا كانت وزارتا المعارف والتجارة جادتين فى إنهاض السينما فليكن ذلك بتخصيص المبلغ المراد إعطاؤه للشركات كل عام كمساعدات نظامية ، ليكون رأس مال يوزع منه دورياً على المنتجين بنظام الحصص ، فيجدون بذلك ما يغنيهم عن الالتجاء إلى كبار المقرضين ، وبذلك يتوفر لهم عن طريق اللجنة جانب كبير من أرباحهم ونتاج جهودهم ، وذلك كفيل بأن يدر عليهم ربحاً كافياً . ولم يقل أحد إن إخراج الأفلام غير مربح حتى يحتاج إلى مساعدة دائمة . ويبقى بعد ذلك نوع من الانتاج السينمائى هو الذى نراه ويراه المنتجون بحاجة إلى المساعدة الدائمة ، وذلك هو (الجرائد السينمائية) التى تسجل الحوادث الجارية على الشريط إذ أن هذه الجرائد لا تأخذها دور السينما إلا بإيجار زهيد لا يساعد على تغطية حتى نصف مصاريف عملها . فلا بأس من منح منتجى هذه الجرائد السينمائية مساعدات سنوية ، ولكن على أساس العدل المطلق وعدم المحاباة لأى دعوى من الدعاوى ، فلا نرى اللجنة تمنح إحدى الشركات مبلغاً كبيراً على أساس زعم من المزاعم التى لا علاقة لها بالسينما والفن السينمائى ...

ثم إن هناك ناحية أخرى على هذه اللجنة أن تنظر فيها وتعمل على التخلص منها ما دامت تريد نهضة جدية للأفلام فى مصر ، وهذه الناحية هى جمود اللائحة التى تعمل بها وزارة الداخلية الآن فى صدد ما يجوز معالجته وما لا يجوز معالجته فى الأفلام من الموضوعات . وعندنا أنه ما لم تعدل هذه اللائحة فلن تشاهد مصر أفلاماً لها قوة الأفلام الأفرنجية وروعتها وجمالها وإنما تكون أفلامنا جميعاً (نسخ كربون) من الأفلام التى رأينا حتى الآن ، أفلام الغرام الفاشل والزواج غير الموفق ، وخيانة الزوجات ، وكان الله بالسر علياً ...